التنظيم المكاني لانتخابات مجلس محافظة النجف الاشرف للدورتين ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ في قضاء الكوفة

أ.د . رضا عبد الجبّار ألشمري & م.باحث: فقار عبد الشهيد ياسين

كلية الآداب /جامعة القادسية

الخلاصة :

تحظى الانتخابات باهتمام كبير من الجغرافيين السياسيين لأهميتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ونجاحها وانجازها بمهنية وحيادية وشفافية تخلق قناعات كبيرة لدى الناس بالنظام السياسي . وجغرافية الانتخابات احد الفروع التطبيقية للجغرافية السياسية لان عملية الانتخابات فيها جوانب جغرافية كثيرة بدأً من دراسة توزيع السكان وانتشارهم وعلاقة هذا التوزيع بمراكز الاقتراع والمحطات الانتخابية، وهذا ما يطلق علية بالتنظيم المكاني للانتخابات وهو موضوع بحثنا هذا . ونجاح هذا التنظيم يعتمد على المعلومات والبيانات المتوافرة عن حجم السكان وتوزيعهم وطرق النقل والمواصلات وكل ما يؤثر في حركة السكان يوم الانتخابات .

وقد تبين من خلال البحث إن توزيع مراكز الاقتراع قد تأثر بتوافر مراكز الخدمات كالمدارس التي استغلت لتحويلها إلى مراكز اقتراع وتركزها في المدن أو بالقرب منها جعل مراكز الاقتراع تتركز في هذه المناطق ، ومع توافق توزيعها مع الكثافات السكانية ، إلا إن بعض المناطق الريفية النائية وبخاصة جنوب العباسية وشمال الكوفة وشمال الحرية والتي كشفت كثافاتها الحقيقية باستخدام تقنيات التحسس النائي وتقنيات (GIS) والتي كشفت عن الانتشار الحقيقي للسكان في منطقة الدراسة (قضاء الكوفة) وبالرغم من زيادة عدد مراكز الاقتراع في انتخابات ٢٠٠٩ مقارنة بانتخابات ٢٠٠٥ إلا إن المفوضية لم تراعي الانتشار السكاني إلا بنحو محدود في ناحية العباسية .وهذا يتطلب من مفوضية الانتخابات الاستعانة بالجغرافيين في عملية التنظيم المكاني لتحقيق اكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع مراكز الاقتراع والعمل على تسهيل عملية وصول الناخب الى مراكز الاقتراع لرفع نسبة المشاركة أولا ولكي لا يصبح مجال أمام الكتل السياسية للتدخل في نقل الناخبين من المناطق النائية إلى مراكز الاقتراع ، وهذا يتطلب توفير وسائط نقل عامة تشرف على حركتها مفوضية الانتخابات ،

كما ينبغي إجراء تعداد سكاني شامل ودقيق لمعرفة الفئات العمرية الداخلة ضمن سن الاقتراع وبحسب البيئة والجنس لان الاعتماد على بيانات وزارة التجارة يشوبها الخلل وعدم الدقة في المعلومات.

المقدمة:

هناك عدد من المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى قدرة السكان على التفاعل السياسي وخاصة التفاعل مع العملية الانتخابية منها، أنماط التوزيع الجغرافي للناخبين وكيفية توزيعهم على المراكز الانتخابية وتحليل أنماط ذلك التوزيع من خلال نسبة المسجّلين العامة والكثافة الانتخابية، وقياس مدى ما يحققه هذا التوزيع من عدالة والتي يجب أن تتمتع بها العملية الانتخابية للوصول إلى انتخابات نزيهة.

تحتوي المراكز الانتخابية على بيانات إحصائية لجداول بعدد المسجّلين الذين لهم حق الانتخاب وعدد الذين أدلوا بالفعل بأصواتهم وعدد الغائبين، وعدد الأصوات الصحيحة أو عدد الأصوات الباطلة، والأصوات التي حصل عليها كل مرشح وكل حزب، ضمن الدائرة الانتخابية، أو الرقعة الجغرافية التي يقع فيها المركز.

وكلما كانت تفصيلات النمط التصويتي اصغر كان تحليله العلمي وتمثيله الكرتوگرافي أكثر دقة عمّا لو كانت البيانات على مستوى إقليم يضم عدة مراكز، وقد ترفض بعض الحكومات إعطاء بيانات عن عدد الغائبين ونسبتهم خاصة لو كانت كبيرة لأنها تكشف عن المعارضة للنظام والطريقة التي تمت بها الانتخابات. كما أن بعض الدول تنشر بيانات عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والاثنية للناخبين لتساعد في تفسير نتائج الانتخابات بينما ترفض دول أخرى نشر مثل هذه البيانات[١].

وللوصول إلى دراسة معمقة وأكثر دقة فإننا سوف نتاول في هذا البحث (التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع لانتخابات مجلس محافظة النجف الاشرف للدورتين ٢٠٠٥و٢٠٠٩ في قضاء الكوفة).

وتم في هذا البحث استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تحديد المناطق المأهولة بالسكان، من اجل توزيع المراكز الانتخابية على وفق الكثافات السكانية لكي تحقق اعلى مستوى من سهولة الوصول لجميع سكان القضاء، حيث يتم رسم وتحديد هذه المراكز في خرائط ممثلة للقضاء يظهر فيها التوزيع الجغرافي للسكان وأماكن انتشار مراكز الاقتراع والكشف عن مواطن الضعف فيها ليس فقط من حيث التوزيع الجغرافي وإنما حتى التوزيع العددي لكل مركز تسجيل من خلال استخدام المعادلات الرياضية في احتساب عدد المراكز المفترضة ومقارنتها مع المراكز الفعلية .

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث على شكل أسئلة أهمها مايلي:.

هل اثر التنظيم المكاني للانتخابات في تغير الخريطة الانتخابية للدورتين٢٠٠٥و٢٠٠٩ في قضاء الكوفة؟ وكيف هو نمط التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في انتخابات مجلس محافظة النجف الاشرف في قضاء الكوفة ؟ وهل المراكز الإضافية في ٢٠٠٩ مثلت حلا للمشكلة؟ أم أن التوزيع تم وفق عوامل إدارية بعيدا عن انتشار الكثافة السكانية في المنطقة ؟

فرضية البحث:

هنالك مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تواجه الناخب أثناء مشاركته في الانتخابات ولعل أبرزها بعد المسافة بين المركز الانتخابي ومحل سكن الناخب والتي قد تؤدي إلى عدم المشاركة الفعالة في الانتخابات وبخاصة في المناطق الريفية أو استغلال هذا العامل من قبل أحزاب معينة في توفير وسائل نقل للناخبين وهو ما يعتبره البعض دعاية انتخابية، ويفترض الباحثان وجود خلل في نمط توزيع مراكز الاقتراع يظهر بشكل جلي في النواحي التابعة لقضاء الكوفة بالرغم من الزيادة الحاصلة في عدد المراكز في انتخابات ٢٠٠٩ المتركزة في مركز القضاء ومراكز النواحي والاقضية.

الحدود الزمنية والمكانية للبحث :

يتحدد البعد الزمني للدراسة في المجال النظري بدراسة انتخابات الحكومة المحلية في النجف الاشرف وللدورتين ٢٠٠٥و ٢٠٠٩ وفي المجال التطبيقي المكاني يتمثل في قضاء الكوفة الذي يمثل الجزء الشرقي من المحافظة بمساحة (١٢٩) كم٢ والذي يشمل مركز القضاء وناحيتي العباسية والحرية.

أهمية البحث :

يأخذ البحث أهميته من كونه أول بحث في الجغرافية السياسية يكتب في مجال التنظيم المكاني للانتخابات باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد وتقنية (GIS) وأول دراسة تتناول انتخابات مجلس محافظة النجف الاشرف من وجهة نظر جغرافية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد نمط توزيع مراكز الاقتراع لانتخابات مجلس محافظة النجف الاشرف في قضاء الكوفة وتشخيص نقاط الضعف في التوزيع المكاني لتلك المراكز والإشارة إليها ومحاولة التأكيد على أهمية الاعتماد على تقنيات الاستشعار عن بعد وتقنيات (GIS) في تحديد انتشار السكان وأماكن تجمعهم من اجل توزيع مراكز الاقتراع بشكل عادل، فضلا عن الدراسة الميدانية التي رفدت البحث بأغلب المعلومات والبيانات.

منهج البحث وهيكليته :

اعتمد الباحثان على أسلوبين متنوعين من مناهج البحث في هذا البحث لإبراز وجهه الجغرافي، إذ كان الأول متمثلاً بالمنهج المساحي(التقليدي) الذي يحاول أن يحلل علاقة الإنسان بالأرض فيما يتعلق بالأنماط المكانية لنتائج الانتخابات، أمّا الأخر فهو المنهج المكاني (السلوكي) الذي يحاول تحليل السلوك الانتخابي للفرد من خلال معرفة تأثير عوامل معينة كالمسافة، وتغير مكان السكن والعقبات والحواجز أمام الاستجابة الانتخابية للفرد .

وتضمن البحث مقدمة شاملة ومبحثين تناول المبحث الأول التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع لانتخابات مجلس محافظة النجف الاشرف ٢٠٠٥ في قضاء الكوفة وتناول المبحث الثاني التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في قضاء الكوفة سنة ٢٠٠٩ ، فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر والهوامش.

المبحث الأول

التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع لانتخابات مجلس محافظة النجف الاشرف٢٠٠٥ في قضاء الكوفة

يلزم لإجراء الانتخابات تقسيم الدولة أو المنطقة التي تجري فيها الانتخابات إلى دوائر انتخابية ، وكذلك تحديد مواقع المراكز الانتخابية في داخل الدوائر ، ويعتبر التنظيم المكاني للمنطقة التي ستجري فيها الانتخابات على جانب كبير من الخطورة والأهمية لأنه يؤثر على نتائج الانتخابات[٢].لأنه يؤثر في حجم المشاركة الانتخابية في منطقة يكثر فيها نفوذ حزب معين وبالتالي يؤثر في الخريطة الانتخابية في المنطقة، ويمكن للجغرافي استخدام برنامج (GIS) في تحديد الدوائر الانتخابية ومواقع اللجان الانتخابية (المراكز) والذي يعتبر من أفضل وأدق الأدوات العلمية الحديثة لدراسة وتحليل الكثير من المعلومات وتوزيعها على الخرائط ومنها مراكز الاقتراع وأيضا تحديد الدوائر الانتخابية في المنطقة والكشف عن ظاهرة (الجريماندرينج) ، وهي طريقة تمكن بعض الفئات والقوى السياسية بالفوز بعدد اكبر من المقاعد على حساب الأحزاب الأخرى على رغم قلة مؤيدي تلك الفئات[٣].

العوامل الجغرافية المعتمدة في توزيع مراكز الاقتراع .

إن من أولويات الجغرافي السياسي تحليل الكيفية التي يتم بها توزيع الدوائر الانتخابية والمراكز والمحطات الانتخابية وتفسيرها لأنّه يحدد الآلية التي تسير بموجبها الانتخابات[٤]، حيث يلزم لإجراء عملية الانتخابات في أي دولة تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية وكذلك تحديد مواقع المراكز الانتخابية داخل الدائرة وان توزيع مراكز الاقتراع داخل المحافظة ليست عملية عشوائية أو ارتجالية وإنّما هي عملية مبنية على عوامل محددة ومن بين أهم تلك العوامل الجغرافية السياسية المعتمدة في انتخابات مجلس محافظة النجف الاشرف هي:

١. العامل الإداري:

لقد عدّ قانون مجالس المحافظات رقم(٣٦) لسنة ٢٠٠٨ المحافظةَ وفقاً للحدود الإدارية الرسمية دائرة انتخابية واحدة في انتخابات مجالس المحافظة ، إذ قسم القضاء إلى خمس مراكز انتخابية بناءاً على عدد المراكز التموينية الموزعة في المحافظة ويتم تقسيم كل مركز انتخابي إلى عدد معين من مراكز الاقتراع بما يتناسب مع أعداد الناخبين التابعين للمركز التمويني معتمدين في ذلك على بيانات وزارة التجارة في انتخابات ٢٠٠٥ لعدم وجود تعداد سكاني منذ سنة ١٩٩٧، حيث قامت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في محافظة النجف بإجراء مسح شامل لوكلاء البطاقة التموينية وتحديد أماكن سكن المواطنين المسجّلين لدى الوكيل وتعيين مراكز اقتراع قريبة من محل سكناهم.

٢. العامل السكاني :

من المعايير الجغرافية التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية هو عدد الناخبين في كل مركز كحد أقصى وحد أدنى أي لا تزيد ولا تقل عن كذا ناخب. وبالفعل نلاحظ أن هناك متلازمة واضحة بين عدد سكان المراكز وعدد مراكز الاقتراع فنلاحظ إن النسبة الأكبر من عدد مراكز الاقتراع تتركز في قضاء النجف الاشرف الأكثر سكاناً ويليه قضاء الكوفة ومن ثم المناذرة وحسب كثافة المستقرات البشرية وغالباً ما تركزت مراكز الاقتراع في مراكز المدن وهذا يعد خللاً واضحاً في التوزيع وقد حددت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عدداً معيناً لفتح مركز اقتراع هو(٤٠٠) ناخباً، وفي بعض الأحيان تضطر المفوضية إلى شطر مركز الاقتراع في حالة زيادة عدد الناخبين الوافدين إلى مركز اقتراع معين، وان عدد السكان في حركة دائمة زيادة ونقصاً الزيادة الطبيعية والهجرة، مما يؤدي إلى زيادة عدد الناخبين في بعض الدوائر الانتخابية والى نقصانهم في الأخرى ولابد من اخذ هذه التغيرات السكانية في الحسبان وذلك بعمل مراجعة دورية لسجلات الناخبين بالحذف والإضافة واستبعاد المتوفين والممنوعين والمهاجرين(٥).

٣. عامل المسافة :

لقد اعتمدت المفوضية العليا للانتخابات في العراق على البنايات الحكومية من مدارس ورياض أطفال ومكتبات عامة في جعلها مراكز اقتراع فقد اشترطت في مركز الاقتراع أمور عدة لعل من أهمها قرب المركز من المحلات السكنية، وعدد الغرف(المحطات) وإمكانية توفير الحماية للناخبين داخل المركز وسهولة الوصول إلى مركز الاقتراع بلا عناء ولا وسيلة نقل مكلفة نظراً للصعوبات التي يمكن أن تنشأ عن البعد الجغرافي عند الإدلاء بالأصوات خاصة مع وجود حضراً للتجوال في يوم الاقتراع

وقد أُستغِل هذا العامل من قبل بعض الأحزاب السياسية بتوفير وسائل النقل للناخبين من محل سكناهم والى مراكز الاقتراع واعدها تثقيفاً في يوم الاقتراع وقد تحسب لمصلحة ذلك الحزب، وهذه الأمور لا تقل أهمية عن العوامل سابقة الذكر في التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع .

وقد جرت انتخابات مجلس محافظة النجف الاشرف التي جاءت متزامنة مع انتخابات الجمعية الوطنية في ٣٠/كانون الثاني/٢٠٠٥، فقد تم الاعتماد من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فيما يخص توزيع المراكز الانتخابية على عامل القرب للمركز من خلال تحديد أماكن انتشار وكلاء الحصة التموينية وإيجاد مركز لكل(٤٠٠) ناخب كمعدل عام، وبوضع المركز الانتخابي في مكان يسهل الوصول اليه من قبل الناخبين المسجّلين في سجل الناخبين وفقاً لما ورد عند وكلاء الحصة التموينية وقد اعتمدت المفوضية على البنايات الحكومية كالمدارس والمراكز الصحية والمكتبات العامة في جعلها مراكز انتخابية في عموم المحافظة.

وان هذا التوزيع لا يظهر خللاً كبيراً في المدن لقرب المسافة بين سكن الناخبين ومراكز الاقتراع، لكن فيما يخص النواحي في المناطق الريفية فقد تم اختيار المدارس الواقعة بالقرب من طرق السيارات بهدف الوصول بطريقة سهلة إلى المركز الانتخابي، إلا أنّ ذلك لم يجدي نفعاً لأنّه كان هناك حظراً لسير المركبات في يوم الانتخاب وما نتج عنه من مثالب كان أهمها عزوف الناخبين عن التوجه إلى المركز الانتخابي لبعد المسافة وخصوصاً كبار السن والنساء أو قيام بعض الأحزاب بتوفير وسائل نقل لنقل الناخبين من والى االمركز، الامر الذي قد يعتبره البعض دعاية انتخابية قد تغير من وجهة نظر البعض حول الجهة التي قد ينتخبها.

أما عداد المراكز الانتخابية ومحطات الاقتراع في قضاء الكوفة في انتخابات مجالس المحافظات ٢٠٠٥/١/٣٠، فقد بلغت (٥٤) مركز اقتراع في عموم القضاء كانت حصة مركز قضاء الكوفة منها (٣٧) مركز و(١٧) مركز في النواحي التابعة لمركز القضاء ويمكن توزيعها كالاتي:

أ. مركز قضاء الكوفة:

تبلغ مساحة مركز قضاء الكوفة (١٢٩) كم^{٢} وبلغ عدد سكان مركز القضاء سنة ٢٠٠٥ (١٧١٧٨٦) نسمة ويحتوي مركز قضاء الكوفة على ثلاث مراكز تموينية قسم كل مركز منها إلى عدد من المراكز الانتخابية حسب عدد الناخبين في كل مركز، حيث كان مركز مسلم بن عقيل عليه السلام التمويني مقسم إلى (١٩) مركزاً انتخابياً مكون من (١٠٠) محطة اقتراع وكانت نسبة عدد الناخبين المسجّلين حوالي (٥٨%)، أي أن نسبة الذين هم دون سن الاقتراع تمثل (٤٢%) وتتمثل هذه المراكز

بمناطق (الرشادية، منطقة السراي، شارع السكة، منطقة البو ماضي، حي كندة، حي ميثم التمار، حي الشعراء، الجديدات، محلة الجمهورية ومنطقة شارع المعمل).

أمّا مركز عمار بن ياسر يتكون من (١٧) مركزاً انتخابياً تضمنت(٩٨) محطة اقتراع. وبلغت نسبة الناخبين المسجّلين الاعلى من بين المراكز التموينية في القضاء، أمّا المناطق التي شملها هذا المركز هي (حي ميسان، الكوفة الشارع العام، حي المتنبي، منطقة علوة الفحل، حي الشرطة، منطقة السهيلية، منطقة ال عيسى، وجزء من منطقة حي كندة(٦)، ويلاحظ أن هناك عدم عدالة في التوزيع العددي في المراكز الانتخابية حيث ان عدد الناخبين المسجّلين في مركز مسلم بن عقيل كان بمقدار(٤٦٨٨١) ناخب مسجّل بواقع (١٩) مركز، في حين كان مركز عمار بن ياسر الأكثر سكاناً والذين يقدرون بحوالي (٥٧٠٠٨) ناخب مسجّل يحتوي على (١٧) مركز اقتراع (جدول ١)، إلا أنّ هذه الحالة قد عولجت في الانتخابات اللاحقة (٢٠٠٩) فقد تم زيادة عدد المراكز الانتخابية لمركز عمار بن ياسر اكثر من مركز مسلم بن عقيل.

أما الجمعيات التعاونية والذي يعتبر من اصغر المراكز التموينية في المحافظة حيث بلغ عدد ناخبي هذا المركز(٣٠٩٧) ناخب مسجّل ونظراً لصغر هذا المركز فقد احتوى مركز اقتراع واحد بواقع (٥) محطات انتخابية ويمثل هذا المراكز حي المعلمين في الكوفة.

جدول (١)

التوزيع الجغرافي للمراكز التموينية والانتخابية وأعداد المحطات والسكان وأعداد المسجلين في مركز قضاء الكوفة لانتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠

ت	المركز التمويني	عدد مراكز الاقتراع الفعلية	عدد المحطات	عدد السكان سنة ٢٠٠٥	عدد الناخبين المسجلين	متوسط ناخب/مركز	الأعداد المفترضة للمراكز الانتخابية	نسبة المسجلين من عدد السكان الكلي في المركز التمويني
١	مسلم بن عقيل	١٩	١٠٠	٧٩٨٨٦	٤٦٨٨١	٢٤٦٧	١٦	%٥٨,٦
٢	عمار بن ياسر	١٧	٩٨	٨٦٥٧٧	٥١٠٠٨	٣٠٠٠	١٨	%٥٨,٩
٣	التعاون	١	٥	٥٣٢٣	٣٠٩٧	٣٠٩٧	١	%٥٨,١
٤	العباسية	١١	٥١	٧٢١٩٣	٣٨٥٧٠	٣٥٠٦	١٣	%٥٣
٥	الحرية	٦	٢٥	٢٥١٠٠	١٤١١٤	٢٣٥٢	٥	%٥٦
	المجموع	٥٤	٢٧٩	٢٦٩٠٧٩	١٥٣٦٧٠	المتوسط العام ٢٨٨٤	٥٣	

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب النجف الأشرف، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٥.

تمّ احتساب حقل ناخب/مركز عن طريق المعادلة الآتية = عدد الناخبين المسجلين في المركز / عدد المراكز الانتخابية للمركز نفسه

الأعداد المفترضة للمراكز الانتخابية = عدد الناخبين في المركز / المتوسط العام (٢١٨٥)

يقوم الجغرافي بالتحليل الإحصائي أو التمثيل الكارتوغرافي في محله لإبراز التباين المكاني واثره في السلوك الانتخابي ومن ملاحظة (خريطة١) التي تم فيها توزيع السكان وفقا لاماكن سكنهم من خلال المرئية الفضائية لقضاء الكوفة وإسقاط مراكز الاقتراع وفق الاحداثيات الجغرافية نلاحظ ان التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في مركز قضاء الكوفة منتشر وجيد وقد يعود سبب هذا الانتشار العادل إلى خلو مركز قضاء الكوفة تقريباً من المناطق غير المأهولة، إذ أنّ المساحة الأكبر مركز القضاء هي مشغولة والكثافة السكانية موزعة بشكل مساوي تقريباً وبالتالي انتشار المؤسسات الحكومية التي استثمر بعضها في قيام مراكز الاقتراع في اغلب الأماكن وهو ما سهل الامر للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وجعل من التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع عملية سهلة، وهو ما موضح في (خريطة١) باستثناء منطقة جنوب الكوفة الممتدة باتجاه قضاء النجف وهي بارزه بشكل واضح باللون الوردي فانها منطقة تحتوي على محلات تجارية وفنادق ومؤسسات حكومية تكاد تخلو تقريبا من البيوت السكنية لذلك نشاهدها مقتصرة على مركز اقتراع واحد وهو ما جرت علية العادة في المفوضية في فتح مركز اقتراع لكل (٤٠٠) ناخب.

أما من حيث عدد المراكز فبعد تطبيق المعادلة الرياضية في طريق احتساب عدد المراكز تبين إن مركز عمار بن ياسر هو مركز تسجيل يحتوي على عدد ناخبين كبير كان الأجدر بالمفوضية إضافة مركزين على الاقل لسد النقض الحاصل في مركز تسجيل عمار بن ياسر.

ب. ناحية العباسية:

ان مشاركة الناس في الانتخابات باعتبارها وسيلتهم للمشاركة في الحياة السياسية ، قد يحدث مما يجعل حماسيتها تفشل وذلك في الحالات التي يشعر فيها الناس بعناء هذه المشاركة عندما تضع الإدارة صعوبات أو تفرض قيودا على المشاركة(٧)،ولعل سوء التوزيع المكاني لمراكز الاقتراع خير مثال إذ أن هذا العناء سيقلل من حجم المشاركة في العملية الانتخابية ، وهنا يظهر أيضا البعد الجغرافي للبيئة الاجتماعية بالابتعاد عن المركز(٨)،وتبلغ مساحة ناحية العباسية(٨٥) كم٢ وعدد

سكانها حسب تقديرات سنة ٢٠٠٥ حوالي (٧٢١٩٣) نسمة(٩)، وقسمت ناحية العباسية إلى (١١) مركزاً انتخابياً، ، بواقع(٥١) محطة اقتراع كانت (٨) من هذه المراكز موزعه على القرى في الناحية و(٣) مراكز في مركز المدينة، لكن هناك قرى في ناحية العباسية تبعد عن اقرب مركز اقتراع بما يقرب من (٤كم) حيث تركزت مراكز الاقتراع في بداية القرية مما يضطر الناخب الى الحصول على وسيلة نقل للوصول للمركز وهو خلل مؤشر في القرى . ومن خلال بيانات الناخبين المسجّلين في سجل الناخبين لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات نلاحظ أن هناك قاعدة عريضة من صغار السن اي بنسبة(٤٧%) هم من دون سن الاقتراع، والجدير بالذكر ان العدد الأقل للناخبين المسجّلين في قضاء الكوفة والنواحي التابعة له هو في ناحية العباسية لارتفاع نسبة صغار السن في الناحية، ومن المناطق التابعة لمركز العباسية التمويني (منطقة العريان، ومنطقة الوهابي).

(خريطة ١)

التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في قضاء الكوفة لانتخابات ٢٠٠٥

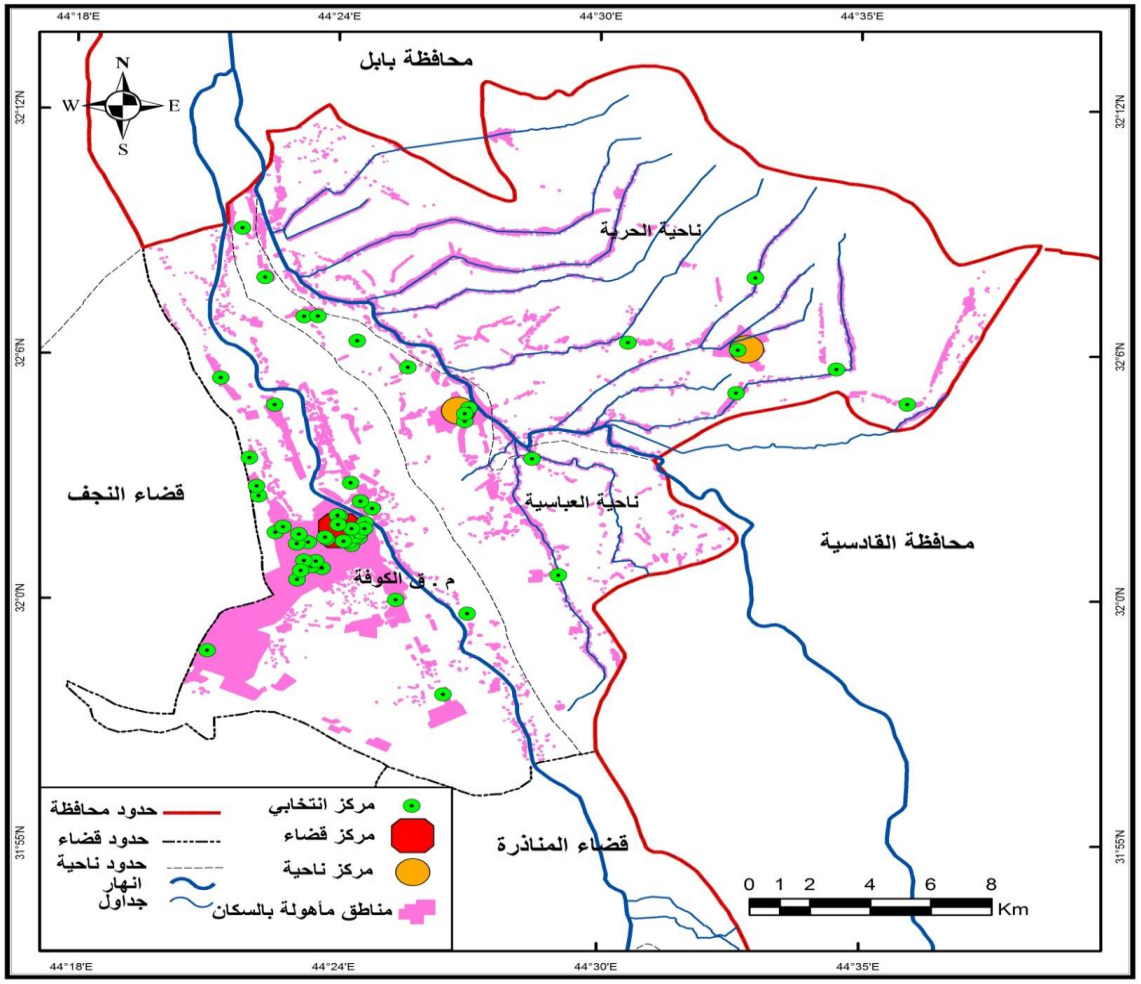

المصدر : الباحث بالاعتماد على ١- مرئية محافظة النجف الأشرف من القمر الصناعي Ikonos لعام ٢٠٠٧ بدقة ٦٠ سم .
٢- مكتب المفوضية المستقلة العليا للأنتخابات في محافظة النجف الأشرف ، بيانات غيرمنشورة لعام ٢٠٠٥ .

ومن خلال (جدول ٢) وملاحظة (خريطة١) نجد ان مراكز الاقتراع ذات نمط منتشر تقريبا شمال الناحية مع تركز واضح في مركز الناحية ، لكن يؤشر خلل في جنوب الناحية الذي اقتصر على مركز اقتراع واحد ، كان الأجدر بالمفوضية إضافة مركزين على الأقل في هذه المنطقة لتسهيل عملية وصول الناخب للمركز وتذليل العقبات الناتجة عن بعد المسافة أو الاستعانة بالطرق التقليدية (كنصب الخيم أو الكرفانات) كما هو الحال في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٠ في بعض المناطق لسد النقص وتحقيق العدالة في التوزيع وتقليل المتاعب ولاسيما لكبار السن والنساء الأمر الذي قد يحد من المشاركة في الانتخابات بسبب العوامل المذكورة .

جدول (٢)

التوزيع الجغرافي للمراكز التموينية والانتخابية وأعداد المحطات والسكان وأعداد المسجلين في في النواحي التابعة لقضاء الكوفة لانتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠

ت	المركز التمويني	عدد مراكز الاقتراع الفعلية	عدد المحطات	عدد السكان سنة ٢٠٠٥	عدد الناخبين المسجلين	متوسط ناخب/مركز	الأعداد المفترضة للمراكز الانتخابية	نسبة المسجلين من عدد السكان الكلي في المركز التمويني
١	العباسية	١١	٥١	٧٢١٩٣	٣٨٥٧٠	٣٥٠٦	١٣	%٥٣
٢	الحرية	٦	٢٤٥	٢٥١٠٠	١٤١١٤	٢٣٥٢	٥	%٥٦
	المجموع	١٧	٧٦	٩٧٢٩٣	٥٢٦٨٤	المتوسط العام ٢٨٨٤	١٨	

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب النجف الأشرف، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٥.

٣. ناحية الحرية

الناحية الثانية في قضاء الكوفة هي ناحية الحرية التي بلغ عدد سكانها حسب تقديرات سنة ٢٠٠٥ حوالي (٢٥١٠٠) نسمة بمساحة(٢٢٣) كم٢، وتتميز ناحية الحرية بأنّها اقل سكاناً واكبر مساحة من بين الوحدات الإدارية التابعة لقضاء الكوفة لذلك خصص لها (٦) مراكز ضمنت (٢٥) محطة اقتراع. لكن نسبة الناخبين المسجّلين كانت ٥٦% وهي نسبة مرتفعة وهذا يدل على ان نسبة صغار السن في ناحية الحرية هي الأقل في ريف قضاء الكوفة.

ومن خلال تحليل (خريطة١) نجد ان التوزيع لمراكز الاقتراع غير منتشر حيث تركزت هذه المراكز في مركز الناحية والمناطق المحيطة به واقتصرت على مداخل القرى في حين نشاهد عدم وجود اي مركز في شمال الناحية بالرغم من انتشار السكان في هذه المنطقة وهو خلل يعود الى عدم

وضوح الحدود الإدارية للناحية وهي مشكلة إدارية دفع ضريبتها الناخب في صعوبة الوصول لمركز الاقتراع.

المبحث الثاني

التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع لانتخابات مجلس محافظة النجف الاشرف ٢٠٠٩ في قضاء الكوفة

تقسم كل محافظة الى مناطق انتخابية على أن لايقل عدد سكان كل منطقة انتخابية عن خمسة أضعاف عدد الذين يمثلهم كل عضو من أعضاء المجلس[١٠]،ونظم هذه الانتخابات قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) سنة ٢٠٠٨ الذي أصدره أول مجلس نواب عراقي يعمل في ظل دستور ٢٠٠٥ وهذا القانون يعد أهم قانون عمل على تطوير النظام الانتخابي في العراق[١١]،وقد الزم القانون مفوضية الانتخابات بالاعتماد في توزيع المقاعد على المحافظات العراقية والتي عدت كل محافظة بحدودها الإدارية الرسمية دائرة انتخابية[١٢]،على أحدث إحصائية لقاعدة بيانات وزارة التجارة الخاصة بالبطاقة التموينية لحين إجراء الإحصاء السكاني العام .

لقد تغير نمط توزيع المراكز الانتخابية من ناحية العدد والتوزيع المكاني في انتخابات مجلس محافظة النجف الاشرف ٢٠٠٩ عما كانت في انتخابات مجلس المحافظة ٢٠٠٥.

ويمكن إيجاز أهم التغييرات التي طرأت في انتخابات عام ٢٠٠٩ بالنقاط الآتية:

١. في انتخابات مجلس المحافظات(٢٠٠٥) كانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يسمح لها بشطر ودمج بعض المراكز الانتخابية لمقتضيات الحاجة ولحداثة التجربة الانتخابية في البلد والوضع الاستثنائي الذي عاشته المحافظة
٢. استحداث نوعين من المراكز الانتخابية الاولى، الخاصة كانت مفتوحة قبل يوم من الاقتراع العام وهي خاصة بمنتسبي القوات الأمنية والمرضى الراقدين في المستشفيات الحكومية وهناك محطات اقتراع خاصة لمن هم محبوسين في السجون العراقية . والمراكز الثانية تفتح في نفس يوم الاقتراع العام وهي خاصة بالناخبين المهجرين من محافظات العراق بسبب العنف الذي حل بالبلد بعد سنة ٢٠٠٦ فسمحت المفوضية لهم بالانتخاب داخل المحافظة التي تهجروا اليها حيث خصص مركز اقتراع واحد في مركز المدينة هو (متوسطة الخليل للبنين)، فضلاً عن محطات تسمى(غيابية) كانت مختلطة مع باقي مراكز الاقتراع.
٣. ارتفع عدد المسجلين في القضاء من (١٥٣٦٧٠) ناخب في انتخابات ٢٠٠٥ الى (١٨٤٠١١) ناخب في انتخابات ٢٠٠٩ .بما يعادل (٣٠٣٤١) ناخب ، (جدول٣) ، وبالمقابل ازداد عدد المراكز

الانتخابية في القضاء من (٥٤) مركز ٢٠٠٥ الى (٧٩) مركز اقتراع في انتخابات٢٠٠٩ بفارق (٢٥) مركز اقتراع في عموم القضاء كان لهذه الزيادة الاثر الواضح والايجابي في تخفيف الزخم الحاصل للناخبين على مراكز الاقتراع فضلا عن انخفاض المتوسط العام لعدد الناخبين لكل مركز وهو مؤشر ايجابي يدل على زيادة مراكز الاقتراع ، لكن من الملاحظ ان هذه الزيادة لم تكن تستند الى نظرة علمية معمقة تستند إلى خرائط توزيع السكان. وانما وفق ضوابط ادارية ونظرية ، حيث ترتكز اغلب هذه المراكز الجديدة في مراكز المدن والاقضية وهذا ما توضحة (خريطة٢) .

مركز قضاء الكوفة والنواحي التابعة له .

١. مركز قضاء الكوفة:

يتكون مركز قضاء الكوفة من ثلاث مراكز تموينية والتي بلغ عدد إفرادها حسب كشف ماسترات التجهيز لشهر كانون الثاني من سنة ٢٠٠٩ تقريباً(٢٣٤٢٩٩)نسمة[١٣]،أمّا عدد الناخبين المسجّلين في هذه المراكز بلغ (١٣٢٢٣٧) ناخب مسجّل أي ما نسبته ٥٦% وهذه النسبة لم ترتفع كثيراً عن الانتخابات الأولى، وقد ضم مركز قضاء الكوفة (٥٦) مركزاً انتخابياً بواقع(٣٥٩) محطة اقتراع وقسمت حسب المراكز التموينية الآتية:

مركز مسلم بن عقيل الذي قسم إلى (١٩) مركز انتخابي بواقع (١٣١) محطة اقتراع (جدول٣)، ولم يشهد هذا المركز تغيراً في مراكز الاقتراع وإنّما اقتصرت على زيادة عدد المحطات بواقع(٣١) محطة اقتراع لإعادة التوازن داخل المراكز وبلغ عدد ناخبي هذا المركز(٤٨٨١١) ناخب مسجّل من أصل (٨٦٠٠٥) نسمة[١٤].

أمّا مركز عمار بن ياسر التمويني الذي يعتبر ثاني اكبر مركز تمويني من حيث عدد السكان في المحافظة حيث يحتوي على (٢٥) مركزاً انتخابياً بواقع(١٦١) محطة اقتراع، ويبدو أن المفوضية قد انتبهت إلى الخلل الذي حصل في الانتخابات الأولى (٢٠٠٥) من عدم عدالة في توزيع المراكز من حيث العدد وقد زادت عدد المراكز بمقدار (٨) مراكز و(٦٣) محطة إضافية لاستقبال أعداد الناخبين الجدد الذين بلغ عددهم الكلي (٦٠٦١٩) ناخب مسجّل وهو ما نسبته ٥٧% وهذا يدل على ارتفاع نسبة من هم دون سن الاقتراع.

أمّا مركز الجمعيات التعاونية فإنّ هذا المركز التمويني كان في انتخابات (٢٠٠٥) الأولى يشمل منطقة حي المعلمين في الكوفة فقط وكان يبلغ عدد ناخبيه تقريباً (٣٠٩٧) ناخب مسجّل بمقدار مركز انتخابي واحد و(٥) محطات اقتراع. إلا أنّ الملفت للنظر فان هذا المركز قسم إلى (١٢) مركز بواقع (٦٧) محطة اقتراع، وكان السبب وراء ذلك هو انضمام مناطق جديدة إلى هذا المركز ونقل

بعض السكان من مركز مسلم بن عقيل وعمار بن ياسر وامتدت رقعته الجغرافيـــة ليشـــمل منطقـــة الجمهورية في الكوفة ومناطق متفرقة من المحافظة لتنطوي تحت عنوان مركز الجمعيات التعاونيـــة التمويني وقد تم حصر كل الناخبين المهجرين تقريباً في قضائي الكوفة

(خريطة ٢)

التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في قضاء الكوفة لانتخابات ٢٠٠٩

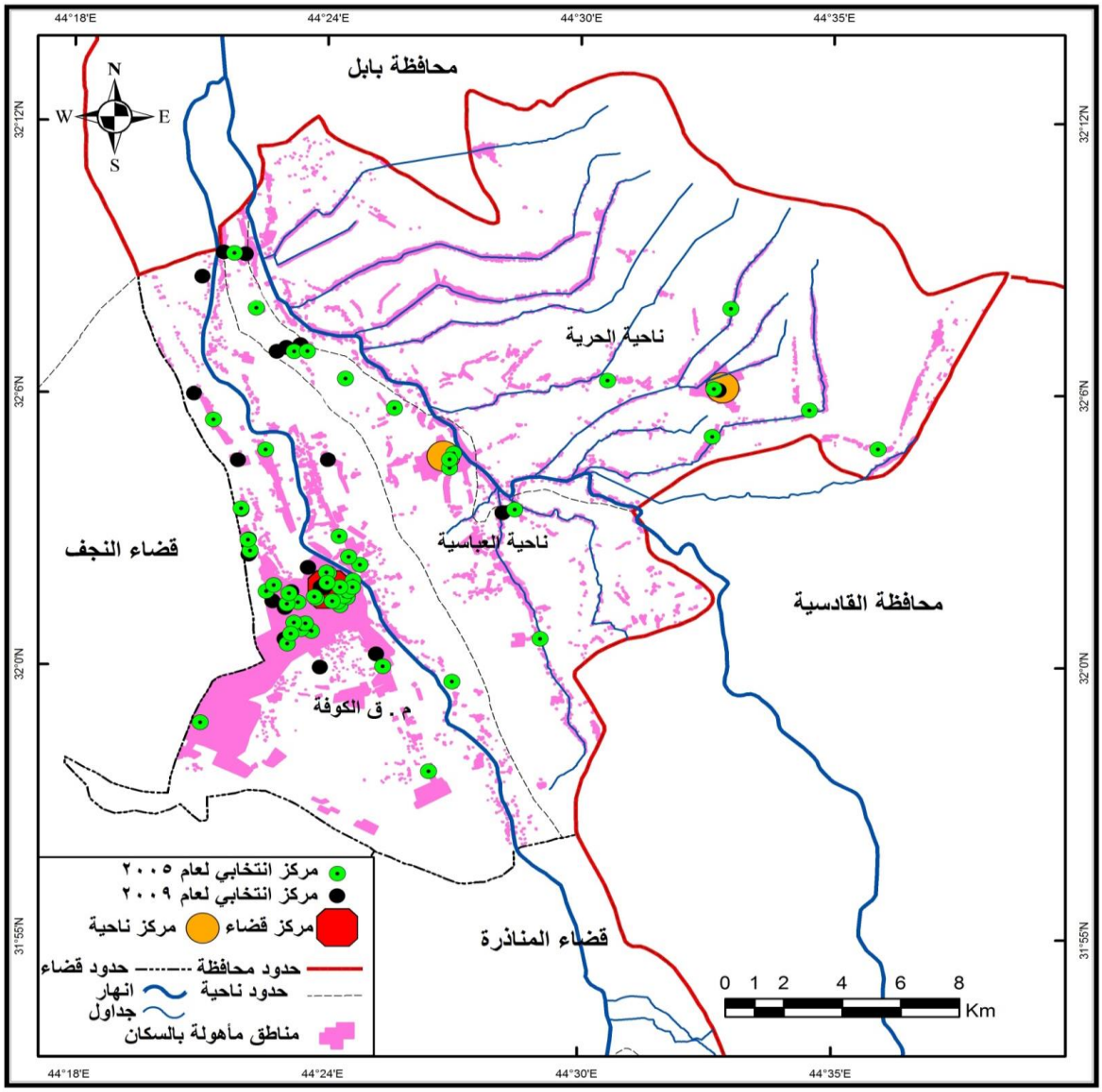

المصدر : الباحث بالاعتماد على ١- مرئية محافظة النجف الأشرف من القمر الصناعي Ikonos لعام ٢٠٠٧ بدقة ٦٠ سم .
٢- مكتب المفوضية المستقلة العليا للأنتخابات في محافظة النجف الأشرف ، بيانات غيرمنشورة لعام ٢٠٠٩ .

والمناذرة في هذا المركز التمويني، ليصل عدد ناخبيـــه المســـجّلين فـــي عمـــوم مراكـــز الاقتـــراع إلى(٢٢٨٠٧) ناخب مسجّل في حين بلغ عدد نفوس هذا المركز التمويني ما يقـــرب مـــن (٤١٣٣٨) نسمة .

ومما سبق يمكن القول أن هناك تبايناً في توزيع المراكز الانتخابية في قضاء الكوفة وهذا التباين ناتج عن معيار الزيادة في الكثافة السكانية بالنسبة لمن هم فوق سن الاقتراع، ومن خلال تحليل (جدول ٣) يتضح وجود زيادة زيادة في عدد المراكز لتغطية الزيادة الحاصلة في عدد الناخبين، وبعد تطبيق المعادلة الرياضية على عدد المراكز تبين أن هناك خللاً من حيث المراكز بفارق مركزين اقتراع لكل مركز فرعي، ومن خلال ملاحظة (خريطة ٢) نجد أن التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية الجديدة متركز في مركز القضاء ولم يتم نشرها في المناطق المأهولة بالسكان مثل منطقة شمال المركز ذات الطابع الزراعي بسبب عدم توفر بنايات حكومية ،الأمر الذي أدى إلى صعوبة الوصول للمركز وبالتالي عدم المشاركة الفعالة وخاصة كبار السن والنساء فكان الأجدر بالمفوضية نشرها حسب الكثافة السكانية.

جدول (٣)

التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع وأعداد المحطات والمسجلين في انتخابات ٢٠٠٩ والفرق بينها وبين انتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ في قضاء الكوفة والنواحي التابعة له

المركز التموين	عدد المراكز الانتخابية سنة		عدد المحطات الانتخابية سنة		عدد الناخبين المسجلين		متوسط ناخب/مركز انتخابات سنة		الأعداد المفترضة للمراكز الانتخابية في سنة	
	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٩	٢٠٠٥	٢٠٠٩
مسلم بن عقيل	١٩	١٩	١٠٠	١٣١	٤٦٨٨١	٤٨٨١١	٢٤٦٧	٢٥٦٩	١٦	٢١
عمار بن ياسر	١٧	٢٥	٩٨	١٦١	٥١٠٠٨	٦٠٦١٩	٣٠٠٠	٢٤٢٤	١٨	٢٧
الجمعيات التعاونية	١	١٢	٥	٦٧	٣٠٩٧	٢٢٨٠٧	٣٠٩٧	١٩٠٠	١	١٠
العباسية	١١	١٦	٥١	٩٥	٣٨٥٧٠	٣٧١٧٥	٣٥٠٦	٢٣٢٣	١٣	١٦
الحرية	٦	٧	٢٥	٣٩	١٤١١٤	١٤٥٩٩	٢٣٥٢	٢٠٨٥	٥	٦
المجموع	٥٤	٧٩	٢٧٩٨	٤٩٣	١٥٣٦٧٠	١٨٤٠١١	المتوسط العام ٢٨٨٤	٢٢٦٠	٥٣	٨٠

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مكتب النجف الأشرف، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٥، ٢٠٠٩.

٢. النواحي التابعة لقضاء الكوفة:

❖ **ناحية العباسية:**

قسمت ناحية العباسية إلى(١٦) مركز اقتراع بواقع(٩٥) محطة اقتراع لاستيعاب أعداد الناخبين الذين بلغ تعدادهم (٣٧١٧٥) ناخب مسجّل(جدول٣) ، في حين بلغ عدد نفوس هذا المركز التمويني حسب بيانات وزارة التجارة (٦٨٩٤٢) نسمة وهذا يدل على إن نسبة من هم في سن الاقتراع قد بلغت (٥١%) ويلاحظ أن هناك انخفاض في أعداد المسجلين لسنة ٢٠٠٩ وهذا يرجع إلى كون الانتخابات الأولى لم يكن فيها تصويت خاص وهو ما خفض العدد، وأيضاً اعتماد المفوضية العليا للانتخابات على بيانات وزارة التخطيط وكما هو معروف هي بيانات تقديرية تقريبية فضلا عن الهجرة من الريف إلى المدينة والتي حصلت بعد سقوط النظام وخاصة بين فئات الشباب بحثا عن العمل مما اضطرهم للعيش في مركز القضاء من دون نقل البطاقة التموينية لمحل السكن الجديد وعدم وجود تحديث للبيانات باعتبارها التجربة الأولى . لكن سعت المفوضية في انتخابات(٢٠٠٩) إلى النزول ميدانياً وتقدير إعداد الناخبين بحسب وكلاء البطاقة التموينية، إضافة إلى تحديث سجل الناخبين لثلاث مرات ، وهذا يعطي رقماً أدق لدى المفوضية، فنلاحظ فرقاً بين بيانات وزارة التخطيط وبيانات وزارة التجارة فلجأت المفوضية إلى اعتمادها على سجل الناخبين، وفيما يخص التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع إذ يلاحظ إن نمط التوزيع منتشر باستثناء جنوب الناحية المقتصر على مركز واحد بالرغم من الكثافة السكانية في هذه المنطقة.

❖ **ناحية الحرية:**

قسم مركز الحرية التمويني إلى (٧) مراكز انتخابية بواقع (٣٩) محطة اقتراع، وقد تم إضافة مركز واحد و(١٤) محطة اقتراع لهذا المركز لاستقبال الناخبين الجدد الذين بلغ عددهم الكلي(١٤٥٩٩) ناخب مسجّل(جدول٣)، وقدرت نسبة البالغين سن الاقتراع تقريباً(٥٣%). وهذا يدل على أن نسبة من هم دون السن القانوني قد ارتفعت مقارنة بنسبة انتخابات ٢٠٠٥، ومن خلال ملاحظة (جدول٣) وخريطة (٢) فيما يخص النواحي التابعة لقضاء الكوفة ، وبعد تطبيق معادلة المراكز الانتخابية المفترضة نجد أن الأعداد مثالية، لكن من حيث التوزيع والانتشار الجغرافي في ناحية الحرية وبالرغم من اتساع المساحة الجغرافية نجد أن مراكز الاقتراع موزعة في المناطق القريبة من مركز الناحية، في حين نجد أن القرى البعيدة عن مركز الناحية قد عانت من بعد المسافة والذهاب الى مراكز الاقتراع بوسيلة نقل قد تبلغ المسافة عدة كيلومترات ، وهذا خلل يؤشّر في

التوزيع الجغرافي لتلك المراكز، قد يكون لعدم وجود بنايات حكومية تصلح كمركز اقتراع، وبالتالي الحد من المشاركة الانتخابية للنساء وكبار السن.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

من خلال مناقشة التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع لانتخابات مجلس محافظة النجف الاشرف (٢٠٠٥ و٢٠٠٩) في قضاء الكوفة برزت لدينا جملة من الاستنتاجات يمكن إيجازها بما يلي:

١. إن عملية التوزيع والانتشار للمراكز الانتخابية وخلال الدورتين لم يتم وفق أسس علمية دقيقة وإنما تم على أساس عوامل تنظيمية وإدارية فأن مفوضية الانتخابات أخذت بنظر الاعتبار التمركز الجغرافي للسكان حول اقرب وكيل من وكلاء الحصة التموينية وسهولة الوصول للمركز وإمكانية تامين الحماية له.

٢. بالرغم من الزيادة الحاصلة في مراكز الاقتراع من (٥٤) مركز في سنة٢٠٠٥ إلى (٧٩) مركز في سنة٢٠٠٩ إلا إن هذه الزيادة في عدد المراكز لم تكن موزعة بشكل دقيق في ضوء عدد المسجلين في كل مركز تمويني فقد كانت الأعداد المفترضة للمراكز الانتخابية إما بنسبة تفوق العدد الذي وضعته المفوضية أو بنسبة اقل منها وهذا يدل على ان التوزيع لم يتم وفق معيار محدد في نشر هذه المراكز بحسب أعداد الناخبين المسجلين .

٣. من خلال رسم خرائط التوزيع السكاني وفق المرئية الفضائية للقضاء وتوقيع مراكز الاقتراع عليها بموجب الإحداثيات الجغرافية الفعلية لتلك المراكز ظهر الخلل بشكل واضح وجلي في المناطق الريفية وخاصة ناحية الحرية حيث تجمعت تلك المراكز في مركز الناحية والمناطق القريبة منها وفي بدايات القرى الكبرى ، حيث أغفلت مفوضية الانتخابات وللدورتين مناطق شاسعة مكتظة بالسكان بذريعة عدم توفر بناية حكومية أو مدرسة لتكون مركز اقتراع ، الأمر الذي يضع العراقيل والمعوقات تجاه مشاركة الناخب في التصويت وبالتالي الحد منها.

٤. إن مراكز الاقتراع التي أضيفت في سنة ٢٠٠٩ كان الغرض المنشود منها هو لتخفيف الزخم الحاصل على المراكز القديمة في سنة ٢٠٠٥ ولم تكن لإعادة الانتشار ومعالجة الخلل الحاصل في التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع.

٥. انخفاض المستوى العام لعدد الناخبين في كل مركز في انتخابات ٢٠٠٩ وهو مؤشر جيد في بعض مراكز التسجيل ويسهل من إجراء الانتخاب ولكنه لا يعني بالضرورة جودة التوزيع .

التوصيات:

توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها مايلي:

١. ضرورة الاعتماد على الجغرافي من قبل مفوضية الانتخابات في رسم خرائط توزيع السكان في ضوء تقنيات الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) وإعادة نشر مراكز الاقتراع وفقا للكثافة الحقيقية للسكان والوصول إلى أعماق الأرياف والقرى من اجل المشاركة الواسعة في الانتخابات.

٢. توزيع مراكز الاقتراع من خلال استخراج المتوسط العام لكل مركز اقتراع بقسمة عدد الناخبين في مركز التسجيل على المتوسط العام للناخبين في كل مركز اقتراع.

٣. ضرورة إجراء تعداد سكاني عام وشامل لمعرفة الفئات العمرية الداخلة ضمن سن الاقتراع وبحسب البيئة والجنس ووضع المراكز وفقا لعدد السكان .

٤. إعادة ترسيم الحدود بين المحافظات وداخل الاقضية والنواحي ووضوح تلك الحدود من اجل تقسيم مناطق العمل ومعرفة حدود المسؤولية لتسهيل عملية توزيع المراكز.

٥. لابد أن تقوم مفوضية الانتخابات في توفير وسائل نقل مرخصة من قبلها ومستقلة لنقل الناخبين من محل سكنهم إلى مركز الاقتراع وبالعكس وخاصة للمناطق الريفية .

٦. إقامة الندوات والمؤتمرات التثقيفية من قبل مفوضية الانتخابات لحث الناخب على المشاركة الفعالة في الانتخابات ، وتعمل بدورها على تذليل كافة العقبات التي تقف تجاه مشاركة الناخب في عملية الاقتراع والوصول الى مركز الاقتراع بانسيابية.

الهوامـــش:

١. محمد محمود الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، الانجلو المصرية، ٢٠٠٢ ص ٧٥٨.

٢. محمد محمود الديب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، الانجلو المصرية، ٢٠٠٢ ص ٧٤٢ .

٣. جاسم محمد كرم وجاسم محمد العلي ، تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومـــات الجغرافيـــة ، (دراسة في جغرافية الانتخابات) ، رسائل جغرافية ،العدد ٢٢٤ ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ،١٩٩٩ ، ص٧ .

٥. محمد محمود الديب ، مصدر سابق ،ص ٧٥٣ .

٦. عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي، جغرافية الانتخابات في اليمن، دراسة في الجغرافية السياسية، أطروحـــة دكتـــوراه، مقدمة إلى جامعة بغداد، كلية الآداب، غير منشورة، ٢٠٠٢. ص٩٩_ ١٠٠.

٧. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مكتب النجف الأشرف، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٥و ٢٠٠٩ .

٨. عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية، منشورات زين الحقوقية، ط٢، ٢٠٠٩.

٩. قاسم الدويكات، الجغرافيا السياسية، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي،عمان، ٢٠١١ ص٣٣٠.

١٠. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء وتكنولوجيـــا المعلومـــات، المجموعة الإحصائية السنوية، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٧.

١١. حميد حنون خالد،، الأنظمة السياسية، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة ، (ب،ت)، ص ٤٧.

١٢. قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨.النافذ.
١٣. وائل محمد علي الوائلي، المشاركة السياسية للمرأة٢ط١، بيروت، ٢٠١٢، ص١٦٦.
١٤. جمهورية العراق، وزارة التجارة، دائرة التموين والتخطيط، قسم التموين فرع النجف، بيانات غير منشورة، ٢٠٠٩.
١٥. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ،مصدر سابق.

* (الجريماندرينج) :هي شكل من أشكال التحيز والتزوير الجغرافي المتعلق بالدوائر الانتخابية في كيفية التلاعب في رسم حدودها بطريقة تحابي حزبا أو مرشحا ضد أخر وذلك لتعظيم عدد مؤيدي حزب ما في دائرة ما والتقليل من عدد المناصرين لحزب أو أحزاب معارضة في الدائرة الانتخابية المعنية .

Abstract

" Spatial organization of the elections for the province of Najaf for two sessions in 2005 and 2009 in the district of Kufa "

The political geographers interest by the election because of its political ,social and economic significance. Its successful and its accomplishment professionally ,impartially and transparency will create significant convictions of the people by the political system .the geographic of elections is one of applied branch of Geo-political because the election process have many aspects of geography starting from the study of the distribution to the polling centers and polling stations ,and this is what is called the spatial organization of the elections ,which is the subject of the present research .

The successful of this system depends on the available information and data about population size, distribution and transportation methods as well as everything affects the movement of people on election day.

It has been shown through research that the distribution of polling stations has been influenced by the availability of service centers such as schools ,which used to convert them to the polling stations and its concentration in the cities or near and this make the polling stations are concentrated in these areas , to conform which population densities, but some remote rural areas, especially south of Abasia city ,north of Kufa and the north of AL-HURRIA city which revealed the true density by using remote sensing techniques and techniques (GIS), which revealed the true prevalence of the population in the study area (KUFA CITY), in spite of the increase in the number of polling stations in the election of 2009, compared to elections in 2005, but the commission did not take in to account the population prevalence , just in a limited way in the city of Abbasia .

This makes the electoral commission to use the geographers in the process of spatial organization to achieve the greatest possible equality in the distribution of polling stations and work to facilitate the process of voter access to poling stations to increase the percentage of turnout and prevents the interference of the political blocs in the transfer of voters from remote areas to polling stations, and this requires the provision of puplic transport modes under the supervision of election commission and must also coduct a comprehensive accurate census, for knowledge of the age groups falling under the voting age and depending on the environment and sex because the reliance on data in the ministry of commerce accompanied by defect and in accuracies in information.